

أثر إنشاء النظام المالي المحاسبي الالكتروني على اتخاذ القرارات في معهد
الدراسات الاستشارية في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام

زهرة حبلان علي الصفار
(٢٠٢١٢٠٥٢١٨)

مشروع تخرج- ١

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

الفصل الدراسي الأول- ٢٠٢٤

مقدمة:

يعد معهد الدراسات والخدمات الاستشارية والخدمات بجامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل من أهم الموارد الذاتية للجامعة وهو حلقة الوصل بين الجامعة والقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني مثل بيوت الخبرة الوطنية والتي تتميز بتقديم المشاريع والدراسات التعاقدية والخدمات الاستشارية والأكاديمية والمالية والإدارية بجودة عالية تتوافق مع متطلبات التنمية الوطنية وسوق العمل، وبشكل يعكس قدرة الجامعة على التفاعل مع احتياجات ومتطلبات المجتمع المحلي والعمل على تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٣٠م في بناء وطن طموح واقتصاد مزدهر ومجتمع معرفي متطور من خلال الإمكانات المادية والبشرية داخل الجامعة، حيث تعد الدراسات الاستشارية والإشرافية والعقود والمشاريع الخدمية بالإضافة إلى بيوت الخبرة المقدمة للجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في شتى مجالات المعرفة المختلفة، كما يعد مركز التعليم المستمر مصدراً من الموارد الذاتية لإيرادات الجامعة، ويلعب النظام المالي المحاسبي دوراً هاماً في دعم عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات المختلفة، حيث يسعى العملاء المختلفون دوماً إلى تحقيق نوع من الأمان في التعاملات المالية التجارية وذلك من خلال ما تظهره النتائج المالية الدقيقة المستخرجة عن نظام مالي إلكتروني عالي الجودة.

ويعد معهد الدراسات والخدمات الاستشارية، ومركز التعليم المستمر في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بمدينة الدمام عينة هذا البحث لأغراض البحث العلمي فقط وذلك من أجل الوصول إلى قرائن تساعد متخذي القرار في تقييم أثر النظام المالي المحاسبي على اتخاذ القرارات في التعاقد من قبل المستفيدين من خدمات المعهد ومركز التعليم المستمر وبالتالي تنمية الإيرادات المستقبلية من خلال التعاقدات المختلفة خارج الجامعة، وذلك من خلال نظام البيانات المالية المحاسبية الإلكترونية وتقييم كفاءة النظام الحالي، والنظام المحاسبي الإلكتروني.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في تقييم نظام تسجيل العمليات المالية للتعاقدات مع الجهات الحكومية والجهات الخاصة بمختلف أنواعها، حيث أن عمليات التسجيل تتم على مستوى فردي يدوي يعتمد على تسجيل بعض جداول الاكسل وحفظ بعض الملفات الخاصة، بحيث لا يمكن للبعض من متخذي القرار الاطلاع عليها وهذا قد لا يساعد في اتخاذ الكثير من القرارات الهامة المستقبلية في ابرام بعض العقود الاستشارية والخدمية مع الجهات المختلفة بعكس النظام المالي المحاسبي المؤتمت والذي يعطي تصوراً كاملاً عن مجريات العمليات المالية المختلفة ونتائجها في نهاية كل سنة مالية حتى تتمكن الإدارة العليا من تجنب المخاطر المستقبلية المحتملة.

أهمية البحث:

يوصي الباحث بأهمية وضع نظام مالي محاسبي الكتروني يمكن من خلاله قياس نتائج الاعمال لكل سنة على حده، ويساعد متخذي القرار على تتبع نتائج أعمالهم خلال الأعوام بشفافية عالية تمكنهم من ابرام العقود الاستشارية المختلفة بكفاءة عالية من خلال جودة مخرجات النظام المالي المحاسبي الإلكتروني وذلك بهدف تقليل المخاطر المستقبلية المحتملة الناتجة عن التعاقدات مع الجهات الخارجية الحكومية والخاصة.

أسئلة البحث:

بناءً على ما سبق فإن الدراسة ستجيب عن الأسئلة التالية:

١. ما هي هيكلية النظام المالي والمحاسبي المعتمد في المعهد ومركز التعليم المستمر؟
٢. كيف يتم تطبيق هذا النظام على العمليات المالية والمحاسبية في المعهد ومركز التعليم المستمر؟
٣. ما هي التحديات التي تواجه تطبيق النظام المالي والمحاسبي في المعهد ومركز التعليم المستمر؟
٤. ما هي الفوائد المترتبة عن استخدام النظام المالي والمحاسبي في تسيير أعمال المعهد ومركز التعليم المستمر؟
٥. هل للنظام المالي المحاسبي تأثير ملموس على كفاءة وفعالية إدارة المعهد ومركز التعليم المستمر؟
٦. ما هي الممارسات الدولية والمحلية المعتمدة في تطبيق النظام المالي المحاسبي في الجامعات والمؤسسات التعليمية؟
٧. كيف يمكن تحسين النظام المالي المحاسبي في المعهد ومركز التعليم المستمر التابعين للجامعة لتحسين أداء الإدارة المالية؟
٨. ما هي التدابير اللازمة لضمان تطبيق النظام المالي المحاسبي بفعالية وشفافية في المعهد؟
٩. ما هي الدروس المستفادة من تجارب الجامعات الأخرى في تطبيق النظام المالي المحاسبي؟
١٠. هل هناك أي تحديات خاصة تتعلق بتطبيق النظام المالي المحاسبي في المعهد ومركز التعليم المستمر؟

أهداف البحث:

١. تحليل أثر تطبيق النظام المالي المحاسبي على فعالية إدارة الموارد المالية في المعهد ومركز التعليم المستمر.
٢. دراسة تأثير النظام المالي المحاسبي على شفافية ودقة التقارير المالية الصادرة عن المعهد ومركز التعليم المستمر.
٣. استكشاف كيفية تحسين الإجراءات المحاسبية والمالية في المعهد ومركز التعليم المستمر من خلال تطبيق نظام مالي محاسبي متطور.
٤. تحليل أثر النظام المالي المحاسبي على قدرة المعهد ومركز التعليم المستمر على اتخاذ قرارات استراتيجية محكمة وأمنة من المخاطر المستقبلية (التخطيط المالي).
٥. دراسة تأثير تبني النظام المالي المحاسبي على الامتثال للتشريعات المالية والضريبية المحلية والدولية إن وجدت.
٦. تقييم أثر تطبيق النظام المالي المحاسبي على تحسين كفاءة العمليات المالية والمحاسبية في المعهد ومركز التعليم المستمر.
٧. استكشاف التحديات والعقبات التي تواجه عملية تطبيق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات التعليمية مثل المعهد ومركز التعليم المستمر.
٨. تحليل كيفية تأثير النظام المالي المحاسبي على توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهداف المعهد ومركز التعليم المستمر الأكاديمية والاستشارية.
٩. دراسة تأثير النظام المالي المحاسبي على تحسين سياسات الرقابة الداخلية والمراقبة المالية في المعهد ومركز التعليم المستمر.
١٠. تقييم مدى تأثير تبني النظام المالي المحاسبي على تحسين مستوى الثقة لدى المستخدمين من خدمات الجامعة بشأن إدارة الموارد المالية في المعهد ومركز التعليم المستمر.

فرضيات البحث:

١. فرضية الأداء المالي: يفترض الباحث أن تطبيق نظام مالي محاسبي متطور في المعهد، وفي مركز التعليم المستمر التابعين لجامعة الامام عبد الرحمن بن فيصل سيؤدي إلى تحسين الأداء المالي بزيادة الكفاءة في إدارة الموارد المالية وتقليل التكاليف الإدارية وكفاءة التخطيط المالي المستقبلي واتخاذ القرارات.
 ٢. فرضية الشفافية والمساءلة: يفترض الباحث أن تبني النظام المالي المحاسبي سيسهم في تعزيز مستوى الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية في المعهد ومركز التعليم المستمر، مما يؤدي إلى تحسين الثقة لدى المستفيدين من الخدمات التي تقدمها الجامعة وبالتالي جذب الكثير من المشاريع والتعاقدات وزيادة موارد الجامعة.
 ٣. فرضية الكفاءة التشغيلية: يفترض الباحث أن تطبيق النظام المالي المحاسبي سيسهم في تحسين كفاءة العمليات التشغيلية للمعهد ومركز التعليم المستمر، مما ينتج عنه توفير الموارد الذاتية بكفاءة وتحسين جودة الخدمات المقدمة.
 ٤. فرضية التوافق مع التشريعات الضريبية والمالية: يفترض الباحث أن تطبيق النظام المالي المحاسبي سيساهم في ضمان التوافق مع القوانين والتشريعات المحلية والدولية في مجال الضرائب والمالية، كما يسهم في توريد المستحقات الضريبية أولاً بأول.
 ٥. فرضية الرقابة والمراقبة: يفترض الباحث أن تبني النظام المالي المحاسبي سيعزز سياسات الرقابة الداخلية والمراقبة المالية في المعهد ومركز التعليم المستمر، مما يقلل من مخاطر الاحتيال والتلاعب المالي، ويعزز نظام الرقابة الداخلية على الموارد الذاتية للجامعة.
- تتطلب هذه الفرضيات إجراء دراسة شاملة وتحليل دقيق للبيانات والمعلومات المتاحة للتحقق من صحتها وتأكيدا أو نفيها، ومن ثم استنتاج النتائج والتو

مكان التطبيق المقترح للبحث:

مكان التطبيق المقترح لدراسة أثر النظام المالي المحاسبي في معهد الدراسات والخدمات الاستشارية ومركز التعليم المستمر في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام يمكن أن يكون داخليًا وخارجيًا، وذلك لتحقيق أهداف البحث وفهم الآثار بشكل شامل. إليك مكان التطبيق المقترح:

١. داخل المعهد ومركز التعليم المستمر:

- يتضمن هذا المكان دراسة أثر تطبيق النظام المالي المحاسبي على عمليات وأداء المعهد الداخلية ومركز التعليم المستمر.
- يمكن تقييم كيفية تأثير النظام المالي المحاسبي على عمليات إدارة الموارد المالية داخل المعهد ومركز التعليم المستمر مثل ميزانية الإنفاق والتخطيط المالي والتقارير المالية.
- يمكن دراسة تأثير النظام على جودة الخدمات التي يقدمها المعهد ومركز التعليم المستمر وكفاءته في تقديمها.

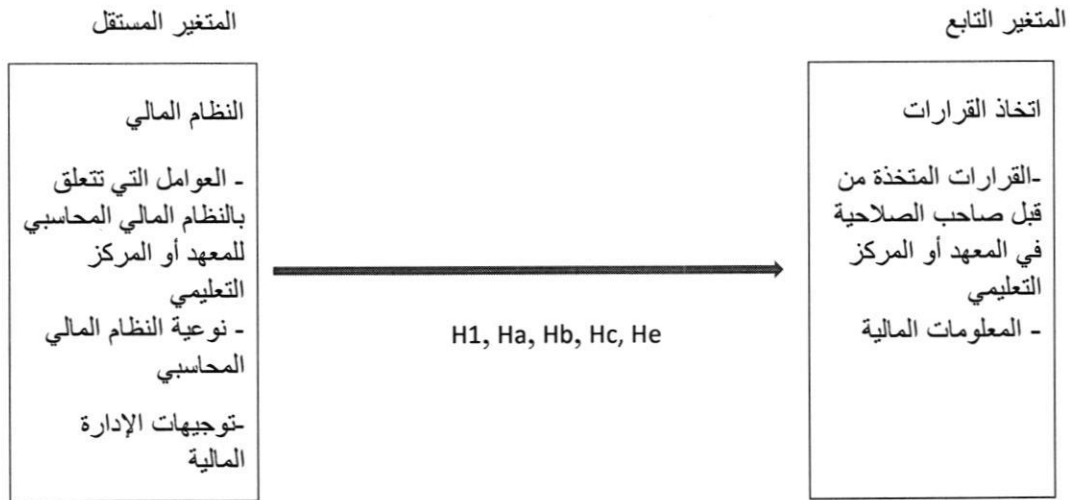
٢. خارج المعهد ومركز التعليم المستمر:

- يتمثل هذا المكان في دراسة تأثير النظام المالي المحاسبي على علاقات المعهد مع الجهات الخارجية مثل الجهات التمويلية، الشركاء، والمعملاء.
- يمكن دراسة كيفية تأثير النظام على سمعة ومكانة المعهد ومركز التعليم المستمر في المجتمع والسوق.
- يمكن تقييم تأثير النظام على قدرة المعهد ومركز التعليم المستمر على جذب التمويل والاستثمارات الخارجية.

باختيار مكان التطبيق المناسب واستخدام منهجية مناسبة، يمكن للبحث أن يقدم رؤى قيمة حول كيفية تأثير النظام المالي المحاسبي على معهد الدراسات الاستشارية ومركز التعليم المستمر في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام وكيفية تحسينهما وتطويرهما لتحقيق أهدافهما بشكل أفضل من أجل استدامة تحقيق الأرباح بكفاءة وأمان أو ما يعرف بكفاءة التخطيط المالي.

العلاقة بين متغيرات البحث وفرضيات البحث:

*يوضح الشكل التالي العلاقة بين متغيرات البحث وفرضيات البحث كما يلي:

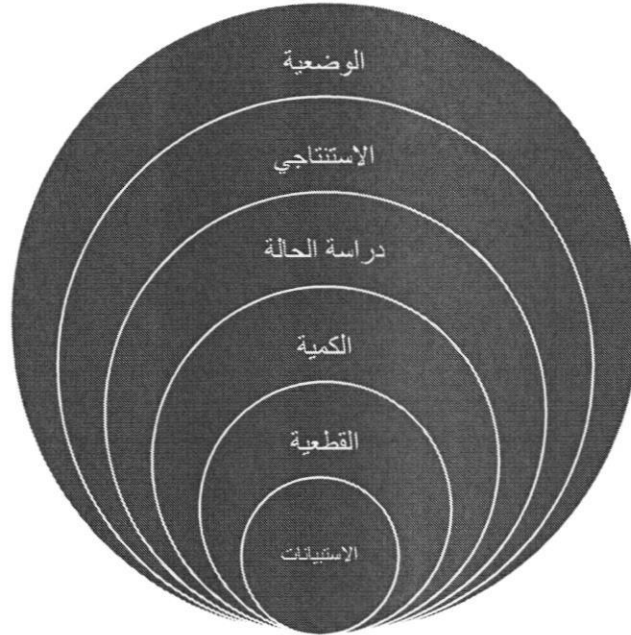


*بالرجوع الى أمثلة فرضيات البحث فإن الأسهم تمثل تلك الفرضيات التالية (حيث أن):

- H1 الفرضية الرئيسية
- Ha الفرضية الأولى
- Hb الفرضية الثانية
- Hc الفرضية الثالثة
- He الفرضية الرابعة

منهجية البحث:

بصلة البحث:



- ١- الوضعية.
- ٢- الاستنتاجي.
- ٣- المسحية.
- ٤- الكمية.
- ٥- القطعية.
- ٦- الاستبيانات.

قائمة المراجع:

- ١- القواعد المنظمة للمجالس الاستشارية الدولية في الجامعات الصادرة بقرار مجلس شؤون الجامعات رقم (١٤٤٣/٥/١) في اجتماعه (الخامس)، المنعقد بتاريخ ١٤٤٣/٥/٢٠ هـ.
- ٢- نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه الطبعة الخامسة (٢٠٢١ م).
- ٣- نظام الجامعات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٧) وتاريخ ١٤٤١/٥/٢٠ هـ.
- ٤- اللائحة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات الصادرة بقرار مجلس التعليم العالي رقم (٢/٦) بتاريخ ١٤١٦/٥/١١ هـ.
- ٥- دور المدقق الخارجي في كفاءة وجودة الأداء المحاسبي (حيدر صباح حسن ذو الفقار).
- ٦- أثر معيار المحاسبة الدولي في تحقيق خصائص المعلومات المحاسبية (عقيل هاشم محمد).
- ٧- التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية (بن يوسف ٢٠١٤ م).
- ٨- أثر تعدد مصادر التمويل على كشف التدفق النقدي وتفعيل إجراءات الرقابة عليّة (علي المعفوري ٢٠١٧ م).
- ٩- اللائحة التنظيمية لمعهد الدراسات الاستشارية بجامعة الامام عبد الرحمن لعام ١٤٤١ هـ.
- ١٠- أثر الافصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل في ضوء معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية (رمضان عبد الحميد الميهي).

جدول المحتويات:

الغلاف.....	خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.
مقدمة:.....	٢
مشكلة الدراسة:.....	٣
أهمية البحث:.....	٣
أسئلة البحث:.....	٤
أهداف البحث:.....	٥
فرضيات البحث:.....	٦
مكان التطبيق المقترح للبحث:.....	٧
العلاقة بين متغيرات البحث وفرضيات البحث:.....	٨
منهجية البحث:.....	٩
بصلة البحث:.....	٩
قائمة المراجع:.....	١٠
جدول المحتويات:.....	١١